

اقتصاد

الحكومة تستمع لوزير الكهرباء والنفط
وزير النفط: الحصار وراء مشكلة الغاز!

الوطن

أعلن رئيس مجلس الوزراء عماد خميس مناج عمل جديداً ومتكاملاً لمهام وأداء لجنة السياسات والبرامج الاقتصادية في مجلس الوزراء، يتسم بقدرة عالٍ من الدقة والفعالية لجهة المواضيع وحساسيتها العناوين المطروحة للنقاش والمخرجات وآليات المتابعة الدقيقة التي تضمن النفاذ الكامل لقرارات اللجنة التي تواتر قرارات مجلس الوزراء.

ويشتر خميس في بيان صحفي وصلت إلى «الوطن» نسخة منه بأن سورية ستكون قبلة حقيقية للرسائل العالمية الباحثة عن مطروح مجدية للتوظيفات الاستثمارية بعد حالة وصفاً بـ«الإشباع الاستثماري» التي وصلت إليها مختلف الدول التي طالما شكلت بيئات جاذبة للأموال على مر عقود سابقة.

وتميز الاجتماع الأول هذا العام للجنة الذي ترأسه خميس يوم أمس بتكثيف غير تقليدي لأجندة المهام الاستراتيجية التي ستمثل قوام المعالجات والنقاشات التي ستطرح في اجتماعات عمل اللجنة خلال العام ٢٠١٩.

وأشار وزير رئيس مجلس الوزراء أفقياً جديداً لخبر وتجزئته الأمر الذي أحدث ضغطاً على المخازن. ونوه إبراهيم بأن المخازن مستمرة بالعمل رغم العاصفة الحربية والفلوج، وأن المخازن كافية فالمواد الأولية مؤمنة حتى شهر، مبيناً أن بعض رواد موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» ضحكوا الأمور، مطالباً المواطنين بشراء الخبز بحسب حاجتهم فقط.

وأشار إلى أن وضع الأفران جيد ومستقر لكن هناك بعض الشكاوى إلى أن الباعة الجوالين، مبيناً أنه تمت معالجة الموضوع لجهة منع بيع أكثر من ربتين أو ثلاث ربتات للمواطنين، وحفاظاً على هذا الأمر تم التعاون مع وزارة الداخلية وتم فتح هذه الظاهرة عند مخازن ابن العميد والعمل مستمر في هذا الخصوص، مؤكداً أنه لا صلة بين الازدحام وإزالة الباعة الجوالين، مؤكداً التوجه لإلغاء عقد أي مشرف مخبز يبيع للباعة الجوالين.

ولفت إلى ورود شكاوى من مواطنين عن امتناع مخبز عن بيعهم ليتبين أنهم باعة جوالون، واشتكوا إلى التموين، ووفق قانون الوزارة لا يجوز الامتناع عن البيع، كما وردت شكوى من أحد المواطنين بخصوص الازدحام.

ونوه إبراهيم بأن عدد المخازن الحكومية العاملة في محافظة دمشق تجاوز ٢٨ مخبزاً، مشيراً إلى أن المخازن الآلية العامة تفتقر أكثر من ٤٠٠ طن من الدقيق يومياً، في حين يصل عدد أرغفة الخبز المنتجة في هذه المخازن إلى مليونين ونصف رغيف خبز يومياً، مؤكداً أن المواد متوافرة والمخازن في أعلى جاهزية لها ولا داعي للقلق.

وفي جولة للوطن على عدد من الأفران لوحظ وجود ازدحام شديد وانتشار للباعة الجوالين يبيعون ربتة الخبر بسعر يتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ ليرة سورية.

المواطنون يشترن أكثر مما يحتاجون
مدير المخازن لـ«الوطن»: ظروف
الطقس رفعت الطلب على الخبز

وفاء جديد

في الوقت الذي بدأ فيه الازدحام واضحاً أمام أفران دمشق وريفها، أكد مدير عام الشركة العامة للمخازن جليل إبراهيم لـ«الوطن»، أن سبب الازدحام الحالي هو خوف المواطنين من قطع الطرقات ما يدفع بهم إلى شراء أكثر مما يحتاجون إليه من الخبز وتخزينه الأمر الذي أحدث ضغطاً على المخازن.

ونوه إبراهيم بأن المخازن مستمرة بالعمل رغم العاصفة الحربية والفلوج، وأن المخازن كافية فالمواد الأولية مؤمنة حتى شهر، مبيناً أن بعض رواد موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» ضحكوا الأمور، مطالباً المواطنين بشراء الخبز بحسب حاجتهم فقط.

وأشار إلى أن الباعة الجوالين، مبيناً أنه تمت معالجة الموضوع لجهة منع بيع أكثر من ربتين أو ثلاث ربتات للمواطنين، وحفاظاً على هذا الأمر تم التعاون مع وزارة الداخلية وتم فتح هذه الظاهرة عند مخازن ابن العميد والعمل مستمر في هذا الخصوص، مؤكداً أنه لا صلة بين الازدحام وإزالة الباعة الجوالين، مؤكداً التوجه لإلغاء عقد أي مشرف مخبز يبيع للباعة الجوالين.

ولفت إلى ورود شكاوى من مواطنين عن امتناع مخبز عن بيعهم ليتبين أنهم باعة جوالون، واشتكوا إلى التموين، ووفق قانون الوزارة لا يجوز الامتناع عن البيع، كما وردت شكوى من أحد المواطنين بخصوص الازدحام.

ونوه إبراهيم بأن عدد المخازن الحكومية العاملة في محافظة دمشق تجاوز ٢٨ مخبزاً، مشيراً إلى أن المخازن الآلية العامة تفتقر أكثر من ٤٠٠ طن من الدقيق يومياً، في حين يصل عدد أرغفة الخبز المنتجة في هذه المخازن إلى مليونين ونصف رغيف خبز يومياً، مؤكداً أن المواد متوافرة والمخازن في أعلى جاهزية لها ولا داعي للقلق.

وفي جولة للوطن على عدد من الأفران لوحظ وجود ازدحام شديد وانتشار للباعة الجوالين يبيعون ربتة الخبر بسعر يتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ ليرة سورية.

«الاقتصاد، توضح آلية دعم القطاع الخاص بـ٤ مليارات
تخصيص ٢٠ ملياراً لدعم أسعار
فائدة قروض المشاريع المستهدفة

هناك غائم

ناقشت اللجنة الاقتصادية ما ورد في بيان الحكومة المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٩ لجهة رصد مبلغ ٤٠ مليار ليرة سورية لدعم وتخفيف القطاع الخاص، والذي بناء عليه قامت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بإعداد مذكرة (حصلت «الوطن» على نسخة منها)، تضمنت آلية تخصيص هذا المبلغ لدعم وتخفيف القطاع الخاص الإنتاجي في الزراعة والصناعة والسياحة.

وبحسب المذكرة، فقد تم تخصيص مبلغ وقدره ٢٠ مليار، لـ دعم أسعار فائدة القروض التي ستمنح للقطاع الخاص وفق آلية واضحة، كما تمت الإشارة إلى أهمية أن تقوم الوزارة المعنية (الصناعة- الزراعة) بتحديد المجالات المستهدفة بالدعم وعرضها على اللجنة الاقتصادية، وفي حال موافقة رئيس مجلس الوزراء على توصية اللجنة الاقتصادية على المجالات المستهدفة تحول إلى هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم تقوم الهيئة بطرح إعلان يتضمن الإشارة إلى أنه سيتم دعم المشروعات المرصدة تنفيذها في المجالات المستهدفة من خلال دعم أسعار فائدة القروض الممنوحة لقاء الاستثمار أو العمل في هذه المجالات حصراً.

وبناء على ذلك الإعلان وعند مراجعة الراغبين بالاستفادة من الطرح: تطلب

الهيئة من المتقدم إعداد دراسة جدوى اقتصادية عن مشروعه، وملخص عن المشروع مع نوعه، أي هل هو مشروع جديد أم هو مشروع إعادة تأهيل.

وبعد دراسة الأوراق والدراسات المقدمة من صاحب المشروع، تقوم الهيئة بمنحه وثيقة كفالة مشروع في حال أهلية المشروع المقترح لنيل هذه الوثيقة وإرسال نسخة عنها إلى وزارة المالية، ومن ثم يقوم صاحب المشروع بمرابعة المصرف أو المؤسسة المالية التي يرغب بالحصول على قرض من خلالها وعند الاتفاق على تفاصيل القرض، وبعد إبراز وثيقة كفالة المشروع، يقوم المصرف المعني بإعلام هيئة تنمية المشروعات بموجب كتاب رسمي بجيلق القرض المنفق عليه وفوائده.

ومن ثم تقوم هيئة تنمية المشروعات برفع كتاب إلى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية يتضمن المشاريع المقترحة ومبالغ القروض التي سيتم منحها والفوائد عليها في المجالات المستهدفة (تباعاً)، حيث تقوم الوزارة برفع حقيقة المشروعات والقروض إلى اللجنة الاقتصادية، التي تقوم بدورها بالتوصية حيال نسبة الدعم التي سيتم تحميلها من إجمالي فوائد القروض حسب القطاعات.

بعد ورود توصية اللجنة الاقتصادية إلى هيئة تنمية المشروعات بنسبة الدعم الموافق عليها، وتقوم الأخيرة بإرسال كتاب الزراعي وأن القانون يأتي في وقت مهم جداً بالتزامن من عودة الكثير من الفلاحين لأراضيهم،

الاقتصادي المفروض على سورية أدى إلى إيقاف جزء كبير من عمليات توريد الغاز، علماً أن الإنتاج المحلي من الغاز المنزلي يبلغ ٣٠ بالمئة فقط حين يتم استيراد كامل الكمية المتبقية، ولكن بفضل الإجراءات التي قامت بها وزارات الإنتاج المحلي من الغاز المنزلي إلى ٥٠ بالمئة، ومن المتوقع أن يرتفع الإنتاج خلال المرحلة المقبلة إلى ٦٠-٧٠ بالمئة، ومع تطبيق البطاقة الذكية والترشيد في الاستهلاك سيرتفع الإنتاج المحلي إلى ما يقارب ٨٠ بالمئة.

وبين غانم أنه مع استكمال الجيش العربي السوري تحرير المناطق التي تحوي الأبار النفطية من المتوقع أن يزداد الإنتاج من المعامل الغازية الموجودة في المنطقة الشمالية وبالتالي سيتم تغطية كافة احتياجات القطر من الغاز، مشيراً إلى استمرار عمليات الحفر والاستكشاف حيث تم حتى الآن حفر ما يقارب ٦٠ ألف متر طولي وتم إدخال ٢٦ بئراً غازية إلى الخدمة، لافتاً إلى أن إنتاج المناطق التي حررتها قواتنا المسلحة من الإرهاب قبل الحرب كان ١٠٠ مليون متر مكعب من الغاز، على حين وصل إنتاجها الآن إلى ١٦ مليون متر مكعب، والوزارة ستدعم الاستكشافات البرية والبحرية.

وكشف وزير النفط عن خطط نوعية وضعتها وزارة النفط تمتد حتى عام ٢٠٢٣ بحيث يتم خلالها توفير الغاز في توفير احتياجات القطاع الصناعي والمناطق الصناعية من الكهرباء ومن ضمنها منطقة عدرا الصناعية.

لاتخاذ القرارات اللازمة لتحريك عجلة الإنتاج بما يضمن توالي آليات الحراك الاقتصادي. وفي سياق متصل وخلال مناقشة واقع المنشآت التابعة لمؤسسة معامل الدفاع أقرت اللجنة مجموعة إجراءات لتصويب أداء الوحدات الإنتاجية الاقتصادية في مؤسسة معامل الدفاع تضمنت الإسراع ببلورة الصيغة الجديدة لمسوم إحداث المؤسسة وإيجاد آلية تنظيمية على مستوى إدارة الوحدات الإنتاجية التابعة للمؤسسة ذات الطابع المدني وإعادة ترتيب بنية العمالة فيها من خلال إعطاء الأفضلية في التعيين للفتة الأولى وحملة الاختصاصات الفرعية، وباقي الفئات تكون من قوام الكوادر التي تؤدي خدمة العلم. إضافة إلى الاستمرار الأمثل للموجودات الثابتة والأصول الكبيرة التي تحظى بها المؤسسة وفق دراسات جدوى حقيقية ونواظم عمل تمكنها من المنافسة والربح لتحقيق مساهمة وطنية على المستوى الإنتاجي الحقيقي والاستعانة بكوادر متخصصة من مختلف جهات الدولة صاحبة الاختصاص، وتمت الموافقة على منح المؤسسة قرضاً بقيمة ١٠ مليارات ليرة سورية من المصرف التجاري السوري والمصرف الصناعي.

واقع الطاقة

وقدم وزير النفط والكهرباء عرضاً مفصلاً لواقع الطاقة الكهربائية والإجراءات المحمكة التي عملت الحكومة عليها من أجل ضمان الاعتماد على الإمكانات المحلية في توفير مستلزمات إنتاج النفط والكهرباء. وأكد وزير النفط علي غانم أن الحصار

الجهد مكثفة عملت عليها الحكومة خلال الفترة الماضية وما زالت موضوعة بالعناية الفائقة في سياق آليات المتابعة من قبل اللجان المختصة بمتابعة المشروعات الحكومية في المحافظات... الكثير مما سيظهر خلال هذا العام والباقي سيكون لاحقاً بعد أن تمت صياغة خطط عمل متكاملة لكل المحافظات.

واعتبر رئيس مجلس الوزراء أن ثمة الكثير من عوامل القوة بانت متبلورة حالياً لدى الدولة السورية وستكون لجنة السياسات إحدى الحلقات الداعمة والمؤثرة في إقرار ما يلزم من استحقاقات لدعم وتنشيط الاقتصاد والحياة العامة في سورية لأن قوة الاقتصاد هي الركيزة

الأساس في تعزيز ثقة المواطن بالدولة. وأكد خميس ضرورة أن يكون عمل اللجنة أكثر فاعلية وخاصة في ظل المتغيرات الحاصلة سواء على مستوى العمل الحكومي أو التحديات وما هو مطلوب لجهة المواضيع المطروحة لدراستها في اللجنة وآلية متابعة عمل هذه اللجنة، موضحاً أن الخطط الاقتصادية التي وضعتها الحكومة ستعطي لتعطي نتائجها خلال العام الجاري وتستمر نتائجها خلال الأعوام القادمة، مضيفاً: المطلوب أن نحرص على مواكبة قوة الدولة السورية بحكومة قوية ولجنة سياسات فاعلة ستؤمن ما يلزم من قرارات داعمة لكل أشكال الفعل التنموي، وكل ١٥ يوماً سوف تجتمع اللجنة

لن يسأل كيف يصل الغاز إلى السوق السوداء... متعهد يستلم ٣٠٠ إسطوانة ولم يسلمها للمواطنين!
طه لـ«الوطن»: انفراجات في الغاز بدمشق
ريفها والقنيطرة مطع الأسبوع القادم

أسطوانات الغاز. أوضح طه أن تطبيق هذا الإجراء سيراعي تحديد الكميات التي تصعب استحقاق كل عائلة وفقاً لحساب الاستهلاك التي تحتاج إليها العائلة حسب الموسم سواء في الصيف أم الشتاء، مبيناً أن الكميات التي سيتم تخصيصها في فصل الشتاء أكثر من الكميات التي سيتم تخصيصها للعائلة في الصيف والتي من المتوقع ألا تقل عن أسطوانتين في الشهر.

وأوضح طه أن استلام الغاز عبر البطاقة الذكية سيكون على البطاقة نفسها التي يتم استلام مادة ما زوت الترفقة عليها، مبيناً أن هذا الإجراء سيشهيه جميع عمليات الاحتكار التي قد تحدث أو بيع أي أسطوانة إلى أي مطعم أو تهيئتها إلى أي جهة أخرى، لأن كل متعهد وفقاً للبطاقة سيكون ملزماً ببيع جميع الكميات المسلمة له عبر البطاقة ويجب أن تكون مسجلة على النظام الإلكتروني الخاص بكل سيارة والمرتب مع الجهات المعنية كافة سواء في المحروقات أو وزارة النفط والشركة المعنية بعملية إصدار البطاقات.

ولفت إلى أن تطبيق البطاقة الذكية على الغاز سينع وجود ظواهر بيع حر للمادة في السوق السوداء وخاصة وجود أشخاص يبيعون غازاً يكونون قد اشتروها من متعهدين مرخصين لأن ستكون سيارة كل متعهد نظمي مزودة بجهاز باركود وبرنامج إلكتروني مربوط بالجهات المعنية عن الموضوع كافة.



على توجيهات وزير النفط، مشدداً على أولوية توزيع المادة للمناطق الملتزمة بألية التوزيع، مشيراً إلى أن كل عملية توزيع ستقع على عاتق اللجنة المشكلة لكل منطقة، وكل نقص في الكمية الموزعة عن المسلمة سيتم السؤال عنه ويجب أن تكون لدى المواطن بطاقة ذكية، وأوضح طه أن هذا الإجراء سيشتمل على توزيع المادة دون التلاعب فيها ويحقق عدالة التوزيع ريثما يتم تطبيق البطاقة الذكية على الغاز المنزلي لأن الموضوع قيد الدراسة حالياً والذي سيبث فيه قريباً. وعما يتعلق بتطبيق البطاقة الذكية على

الغاز المطلوبة للاستهلاك في دمشق وريفها والقنيطرة خلال الأيام القليلة القادمة، متوقعاً أن يكون ذلك خلال يومي الجمعة والسبت القادمين، مبيناً أنه سيكون بالتزامن مع افتتاح الجنباء المغلق حالياً بسبب الأمطار، وبعد تفريغ السفن من حمولاتها، ليصار إلى ضخ الكميات التي تم استيرادها من أجل تغطية حاجة السوق المحلية. وفي متابعة لموضوع ضمان استمرار حصول المخصصات للمواطنين، كشف طه عن تعميم جديد تم إصداره مؤخراً لضبط عملية التوزيع تم تعميمه على جميع رؤساء البلديات، وذلك من خلال تشكيل لجان

ولفت وهاش في تصريحه لـ«الوطن» إلى أن المتعهد ادعى أنه استجر كمية معينة على حساب الضاحية ليوزعها، إلا أن حضوره صاف يوم عطلة، متزعماً أنه لم يجد أحداً يوزع مع الكمية المطلوبة.

ومن جانبه، أكد مدير فرع غاز دمشق وريفها منصور طه لـ«الوطن» أنه تمت متابعة الموضوع بعد وصول كتاب رسمي بالحادثة، مبيناً أنه سيتم إلغاء ترخيص المتعهد حالياً لكونه خالف المتفق عليها للعمل، واستلامه ٣٠٠ أسطوانة غاز ولم يوزعها بناء على معلومات البلدية.

مدير «الزراعي» لـ«الوطن»: القانون يسمح بالعودة لأصل الدين وجدولته عشر سنوات مع فائدة ١١ بالمئة في حال رغب الفلاح
تعليمات إعفاء قروض الفلاحين من فوائد
وغرامات التأخير جاهزة للتطبيق

أحكام هذا القانون قيام المتعامل بتسديد حسن نية بنسبة ٥٪ من رصيد رأس المال الخاضع للجدولة خلال مدة أقصاها ٢٠١٩/٨/٢٠ من تاريخ صدور هذا القانون وأنه يقف التعامل المشمول بأحكام هذا القانون حقه في الاستفادة من الإعفاء والجدولة المنصوص عليهما في مواد القانون إذا تخلف عن تسديد أحد أقساط الدين جزءاً أو كلاً إلى ما بعد استحقاق القسط التالي من دون إهمال قانوني «تأجيل الأقساط وفق نظام عمليات المصرف وتعليماته التطبيقية فيما يخص الأضرار العامة والفرعية»، وتعاد أرصدة القروض المشمولة بأحكامه إلى حساباتها الأصلية ويطلب المقرض بسداد كامل المبالغ المعفاة بتاريخ الجدولة، ويخضع لفائدة التأخير المعمول به لدى المصرف.

ويستثنى من أحكام من القانون القروض الممنوحة عن طريق بنك الاستثمار الأوربي كونها مرتبطة باتفاقيات خاصة مع بنك الاستثمار الأوربي، وكذلك القروض الممنوحة عن طريق المشروع الوطني للتحويل للري الحديث، وتخضع أرصدة رأس مال القروض المجدولة بموجب هذا القانون لفائدة عقابية بسيطة بمعدل ١١٪ سنوياً، وتستمر القروض المجدولة بالضمانات السابقة ذاتها، ويبقى المدينون جميعهم أصلاء وكفلاء وورثة الأصلاء الذين الت إليهم الملكية ملتزمين

علماً أن قيمة الإعفاءات والغرامات تجاوزت نصف الدين على الفلاحين. وكانت وزارة المالية أصدرت أمس بالتعاون مع الاتحاد العام للفلاحين التعليمات التنفيذية للقانون ٤٦ الذي أقر مع نهاية شهر كانون الأول من العام ٢٠١٨، وتضمنت أن تعفى القروض المستحقة الأداء الممنوحة للمتعاملين مع المصرف الزراعي التعاوني من جميع الفوائد العقابية وفوائد وغرامات التأخير المترتبة عليها مرصودة بتاريخ صدور هذا القانون، وأن هذا القانون لا يشمل صدور ديون المتعاملين مع المصرف من القطاع الخاص التي تزيد كتلة رأس مال دينهم عن ٥ ملايين ليرة سورية ويشمل جميع ديون المتعاملين مع المصرف من القطاع التعاوني مهما بلغت، بينما تعتبر الفوائد العقابية وفوائد وغرامات التأخير المسددة قبل تاريخ صدور هذا القانون من إيرادات المصرف الزراعي التعاوني ولا يجوز المطالبة بها. وبينت التعليمات التنفيذية أنه تجدد أرصدة رأس مال القروض المشمولة بأحكام هذا القانون بعد استبعاد جميع الفوائد العقابية وفوائد وغرامات التأخير المترتبة عليه بتاريخ صدوره لمدة عشر سنوات على أقساط سنوية متساوية وتواريخ استحقاق موحدة يستحق القسط الأول منها مع بداية شهر آب من العام الجاري. واشترطت التعليمات التنفيذية للاستفادة من

صريح مدير عام المصرف الزراعي إبراهيم زيدان لـ«الوطن» أن إعفاء الفلاحين من الفوائد العقابية وغرامات التأخير يهدف لتخفيف الأعباء المالية على الفلاحين وتمكينهم من تسديد التزاماتهم المصرفية، حيث يتضمن القانون وتعليماته التنفيذية جدولة القروض الممنوحة للمتعاملين مع المصرف الزراعي التعاوني وإعفاء هذه القروض من جميع الفوائد العقابية وغرامات التأخير المترتبة على الفلاحين، حيث يسمح بتطبيق القانون للعودة لأصل الدين ومن ثم جدولة أصل الدين لمدة عشر سنوات في حال رغبت الفلاح بذلك على أن يكون موعد القسط الأول المستحق مع بداية شهر آب القادم.

كما بين أن المصرف سيعم على الفروع التعليمية التنفيذية للقانون، وأن تطبيق القانون ساري المفعول من تاريخ صدوره وأن المصرف جاهز للتعاون مع الفلاحين وتوضيح كل ما يحتاجونه حول الإعفاءات التي يستفيدون منها بحكم القانون والتعليمات التنفيذية. واعتبر زيدان أن هذا القانون يمثل حالة دعم واضحة من الحكومة للفلاحين وتشجيع القطاع الزراعي وأن القانون يأتي في وقت مهم جداً بالتزامن من عودة الكثير من الفلاحين لأراضيهم،